لفتيت يستنفر العمال لإغلاق مقالع «غير قانونية»

محمد أحداد

مازالت الحرب بين مافيا الرمال والسلطات المحلية متواصلة، حيث علمت «المساء» من مصادر موثوقة أن عمالا خرجوا رفقة لجان التفتيش لمراقبة عمل بعض المقالع وتفقد تلك التي شملها قرار الإغلاق الأخير. مصادر الجريدة قالت إن وزارة الداخلية وجهت رسالة إلى الولاة والعمال تحث فيها «السلطات المحلية على مراقبة دقيقة لعمل مقالع الرمال والتأكد من احترام دفتر التحملات الموقع مع وزارة التجهيز»، مؤكدة في السياق نفسه أنه بعد صدور قرار بإغلاق 23 مقلعا بسبب عدم احترام الكمية المجروفة أو انتهاء عقود الترخيص أو تجديد بنود دفتر التحملات، واصلت السلطات الإقليمية توجيه إنذارات.

وأضافت المصادر نفسها أن وزارة التجهيز أحالت، من جديد، ملفات على القضاء تتعلق بخروقات واختلالات كبيرة وتجاوز المساحة القانونية المسموح بها، بالإضافة إلى «عدم التمييز بين الحرف العادي وحرف الصيانة»، موضحة في السياق نفسه أن «غالبية الخروقات تورطت فيها شركة واحدة وسحبت منها ترخيصات في أكثر من موقع».

وكان تقرير أممي قد دق ناقوس الخطر حول الاستغلال المفرط لرمال الشواطئ المغربية، مصنفا المغرب ضمن البلدان التي تعرف جرفا غير مسؤول للرمال، ومحذرا في الوقت نفسه من أن الأمر يؤدي إلى الجفاف والفيضانات، بالإضافة إلى انخفاض في جودة المياه في هذه البلدان.

•• تتمة ص 2 -

لفتيت يستنفر العمال لإغلاق مقالع «غير قانونية»

محمد أحداد

وقال التقرير إن المغرب من البلدان التي تشهد جرفا كبيرا وغير قانوني للرمال، خاصة في المناطق الساحلية، ويشكل الأمر مشكلة قد تتفاقم مضاعفاتها في المستقبل، إذ أن الاستغلال غير المنضبط للرمال يؤثر على الحياة البحرية وله عواقب وخيمة على البيئة.

وحذر التقرير أن التنقيب غير المقيد عن الرمال في السواحل وقيعان النهر لا يؤثر سلبا على الحياة البحرية، فحسب، بل يمكن أن يؤدي أيضا إلى الجفاف والفيضانات، وانخفاض جودة المياه.

وقال التقرير: «رغم أننا لا نستطيع الاستغناء عن الرمال، إلا أنه ينبغي تحفيز الجرف المسؤول «الرمال والاستدامة»، وإيجاد حلول جديدة للإدارة البيئية للموارد الرملية العالمية، في وقت يبلغ الطلب العالمي على الرمال والحصى حوالي 50 مليار طن يوميًا»، وفقا للتقرير.